حيدر حب الله*

الحركة الحسينية والتأصيل الفقهي لشرعية الثورة

قراءات ومتابعات ٢/١

(الصفحات ١٠٣- ١٣٠)

ملخّص

ثورة الإمام الحسين(ع) كانت خروجًا على السلطان يزيد بن معاوية نتيجة الانحراف الذي حلّ بالسلطة والخلافة. ولذلك فهي من أقوى الأدلة على جواز الخروج الدموي ضد النظام الفاسد.

دراسة هذا الموضوع ذات عطاء على صعيدين الأول: الحصول على المؤشرات التي تدلنا على الموقف الشرعي، والخروج بنظرية الثورة على الأنظمةالفاسدة. والثاني: الانتقادات التي وجهت إلى الثورة من قبل بعض المسلمين والمستشرقين.

المشهد الشيعي في تحليل هذه الثورة يتفاوت بين البكائيات وبين مفردات الثورة والحماسة والسياسة. والنظريات في هذه الثورة تتفاوت بين الغيبية والابتعاد عن الأدلة العقلية، ونظرية المواجهة المفروضة، والنظرية السياسية ومحاولات التفسيرالعقلي، ونظرية الإحياء الرسالي، أو مشروع التوفيق بين الغيبية والتعقيل.

ومن خلال المطالعة لحركة الإمام الحسين(ع) يتبين أن الاستدلال بهذه الثورة لصالح نظرية الثورة على الأنظمة ممكن من حيث المبدأ، غيرأنها محددة بالأطرالتي تمثل القدرالمتيقن من العناصرالمبرّرة لثورة الحسين.

---

* - مفكروكاتب ورئيس تحريرفصلية نصوص معاصرة .

من الواضح أنّ البحث الفقهي في شرعية الثورة على الأنظمة الفاسدة من الأبحاث الضرورية التي تحتاج إلى قراءة متأنية وواعية، لا تغرق في الانفعالات الحماسية ولا تخشى من الفعل والإقدام؛ وقد طرح الفقه الإسلامي هذا الموضوع، وتناولته المذاهب الإسلامية منذ القدم؛ واتخذت فيه مواقف بلغت حدّ التناقض.

وفي الوسط الشيعي، طرحت هذه القضية منذ زمن بعيد، لكن باختصار خضع ـ تارةً ـ للدراسات المتعلّقة بالمسألة الكلامية المتصلة بالإمام المهدي(ع) ، وأخرى بالمسألة السياسية المتصلة بموضوع التقية الذي حكم العقل الشيعي في غير مجال وصعيد، وقد سجلت جملة أدلّة لصالح كل فريق، بلغت ـ حسب تتبّعنا ـ ستة عشر دليلاً لصالح نظرية شرعية الثورة فقط، وكان من بينها ومن أبرزها الاستناد المرجعي لنهضة الإمام الحسين(ع)، حيث شهد هذا الدليل تنشيطًا ملحوظًا في القرن الماضي.

بدورنا، سوف نحاول في هذه الوريقات تحليل هذه الثورة بما يتصل بهذا الموضوع؛ لنرى هل تعطي هذه النهضة تبريرًا شرعيًا لممارسة آلية الثورة ضدّ الأنظمة الجائرة، أم هناك ما يمنع عن توظيف هذه الحركة التاريخية الكبرى في مثل هذه الحالات؟ وإذا كان الجواب إيجابيًا فمن الضروري تحديد المَدَيَات التي يعطيها هذا الدليل في نطاق حالات فساد الأنظمة أو جورها أو انحرافها، وحتى لو لم يثبت صحّة الاستدلال بهذا الدليل، فلا يعني ذلك فساد نظرية الثورة ضدّ الأنظمة الفاسدة، تبعًا لما يراه الفقيه على مستوى سائر الأدلّة المطروحة أو التي يمكن أن تطرح في هذا الموضوع البالغ الأهمية.

من هنا، كانت الصيغة الأوّلية للاستدلال بهذه الحركة؛ فثورة الإمام الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) من المسلّمات التاريخية، كما أن صاحبها من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وقد كانت خروجًا على السلطان يزيد بن معاوية بن أبي

سفيان، نتيجة الانحراف الذي حلّ بالسلطة والخلافة، فتكون من أقوى الأدلّة ـ سندًا ودلالةً ـ على جوازالخروج الدموي ضدّ النظام الفاسد.

المبرّرات الموضوعية لدراسة فلسفة الحركة الحسينية

والبحث في علاقة الثورة الحسينية بمسألة الخروج على الأنظمة الظالمة لا يمكن أن يأخذ طريقه الطبيعي بمعزل عن النظرية التي يكوّنها الباحث على مستوى تحليله لهذه الثورة نفسها وفلسفتها؛ لأنّ النظريات التي طرحت حول هذا الموضوع تلقي بظلالها على نتائج الاستناد إلى هذه الثورة في بحثنا الفقهي هنا.

ونحن نعرف أنّ فلسفة الثورة الحسينية لم توضع على نارحامية في الوسط الشيعي منذ زمن بعيد، بل إنّ بعض العلماء دعا إلى الإحجام عن دراسة هذا الموضوع واعتبره نوعًا من التكلّف، وأنّ اللازم إحالة الأمر إلى أهل البيت أنفسهم، لأنّهم معصومون[1]، وهذا الكلام ينطلق من الأصول الموضوعة المسلّمة في العقيدة الشيعية، ومن ثم فهو مشتبه من ناحيتين:

١ ـ إنّ الاعتقاد بعصمتهم لا يعني أنّ دراسة مبرّرات الثورة نحوٌ من الاعتراض عليهم، بل هو للتدبرفي سيرتهم وسنّتهم التي هي مصدرتشريعي، نحاول من خلاله أخذ المؤشرات التي تدلّنا على الموقف الشرعي، وهذا البحث الذي نحن فيه خيردليل على أنّ تحليل الثورة الحسينية سوف يترك أثرًا ـ ولو في الجملة ـ على نظرية سياسية هامة، هي نظرية الثورة على الأنظمة الفاسدة.

٢ ـ إنّ تحليل الثورة الحسينية قد يساعد في الدفاع عنها أمام إشكالات غير الشيعة، ومن المعروف أنّه منذ قديم الأيّام كانت هناك انتقادات عنيفة ومتوسّطة العنف ضدّ الإمام الحسين في خروجه على يزيد، فأبو بكربن العربي وابن حزم الأندلسي وابن تيمية وبعض إباضية الخوارج و.. وكثيرمن المستشرقين مثل فلهوزن، وجولدتسيهر، وسيروليام مور، ولامانس، انتقدوا الثورة بشدّة، وقلّة من

المستشرقين ـ مثل ماريني ـ أثنوا عليها[٢]، فكيف يمكن مواجهة هذه الانتقادات التي تنطلق من مناخ عقائدي ومعرفي آخر، دون الإقدام على تحليل الثورة واكتشاف مبرّراتها ودوافعها ونتائجها؟! ولهذا وجدنا مثل السيد المرتضى (٤٣٦هـ) يقوم بتحليل الثورة بهدف الدفاع عنها أمام الذين انتقدوها.

المشهد الشيعي التاريخي إزاء قراءة الثورة الحسينية

وعلى أيّة حال، فالقرن العشرين ـ وبالتحديد النصف الثاني منه ـ هو الذي شهد فتح باب الجدل في هذا الموضوع، و إلا فالشيعة قبل هذا التاريخ لم يتداولوا مسألة النهضة الحسينية ـ غالبًا ـ سوى من زاوية تراجيدية لا يتم توظيفها في الإطار السياسي والنهضوي إلا نادرًا، وقد لعب ظهور الإسلام السياسي الشيعي في الفترة الأخيرة بقوّة دورًا بالغًا في هذا التحوّل في قراءة الحركة الحسينية، مما دفع للانتقال من تفسير هذه الثورة مجموعةَ عناصر بكائية تراجيدية إلى توليفة من العوامل النهضوية والتغييرية، ويدلّنا على هذا الأمر عناوين المؤلفات التي كان يكتبها الشيعة حول الحسين، وهي مؤلفات تعجّ بالمفردات التراجيدية مثل: طريق البكاء، طوفان البكاء، أمواج البكاء، رياض البكاء، مفتاح البكاء، منبع البكاء، مخزن البكاء، معدن البكاء، مناهل البكاء، مجرى البكاء، سحاب البكاء، عين البكاء، كنز الباكين، مبكى العيون، مبكى العينين، المبكيات، بحر الدموع، فيض الدموع، عين الدموع، سحاب الدموع، ينبوع الدموع، منبع الدموع، دمع العين، مدامع العين، مخازن الأحزان، رياض الأحزان، قبسات الأحزان، مثير الأحزان، مهيّج الأحزان، نوحة الأحزان وصحيفة الأشجان، أحزان الشيعة، بحر الحزن، كنز المحن، بحر الغموم، بحر الغم، قصص الغم، واحة الغموم، الهم والغم، مشرط الغم، كنز المصائب، مجمع المصائب، وجيزة المصائب، إكليل المصائب و..

بينما شاعت في كتابات المتأخرين مفردات الثورة والحماسة والسياسة بشكل لافت من قبيل: في ظلال الحرية، زعيم الأحرار، الحسين حامل لواء الحرية، الحسين سيّد الأحرار، الحسين رمز الحرية، الملحمة الحسينية، ملحمة عاشوراء، ملحمة كربلاء، رجال الثورة، رسالة الحسين الثورية وظروفها الحرجة، ثورة الحسين، ثورة الطفّ، النهضة الحسينية، نهضة عاشوراء، الأهداف الاجتماعية عند الحسين بن علي(ع)، تحليل دوافع ثورة كربلاء، الثورة الحسينية وأهدافها الاجتماعية، الثورة الخالدة و..[٣]. وهذا كلّه يؤكّد غياب التفسيرات التحليلية لهذه الثورة قبل القرن العشرين في الوسط الشيعي.

ومن إفرازات التأثيرالسياسي على إعادة قراءة الحركة الحسينية، صدور كتاب *الشهيد الخالد* الذي ألّفه الشيخ نعمة الله صالحي نجف آبادي (٢٠٠٦م) عام ١٩٧٠م، فقد شكّل هذا الكتاب منعطفًا في دراسة فلسفة قيام الإمام الحسين (ع) في الوسط الشيعي، وقد أدى هذا الكتاب إلى صخب وجدال كبيرين في الوسط العلمي الشيعي، أفضى إلى تدخل بعض كبارالفقهاء ومراجع التقليد ضدّه، مثل السيد المرعشي النجفي والسيد محمد رضا الكلبايكاني و..

وقد كتب في ردّ هذا الكتاب مصنفات عديدة بعضها كبيرالحجم، وكان من الناقدين: الشيخ لطف الله الصافي والشيخ رضا الأستادي و.. كما كانت هناك انتقادات ذات طابع أكثرهدوءًا، أبرزها ما علّقه كل من الدكتورعلي شريعتي والشيخ مرتضى مطهري و..

ولم يصدرموقف من بعض الشخصيات الهامة آنذاك، سيما الإمام الخميني، الذي اعتبرأن الموضوع أشغل الحوزة عن قضايا كبرى، كما كان هناك من يرى أن للمخابرات الإيرانية التابعة للشاه (السافاك) دورًا في تأجيج الفتنة[٤].

على أية حال، منذ ١٩٧٠م بالتحديد، ظهرت قفزة هامة في تاريخ دراسة الشيعة

لفلسفة الثورة الحسينية، وتبلورت العديد من النظريات، التي كان بعضها ضعيفًا جدًا، وبعضها أكثر حضورًا وهيمنةً على العقل الشيعي، وقد كان الإسلام السياسي الشيعي ـ كما قلنا ـ بمدارسه قد لعب دورًا في إعادة قراءة ثورة الحسين (ع)؛ لهذا وجدنا قراءات لهذه الثورة أيضًا في العالم العربي الشيعي، كان منها قراءات: السيد محمد باقر الصدر والسيد هاشم معروف الحسني والشيخ محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد باقر الحكيم وباقر شريف القرشي والسيد محمود الهاشمي والشيخ محمد مهدي الآصفي والسيد محمد حسين فضل الله وغيرهم.

وعندما نتحدّث عن تأثير الحركة السياسية الإسلامية المتأخرة على إعادة قراءة هذا الموضوع؛ فلا ننفي وجود بعض الوقفات السابقة في هذا المجال، لعلّ من أقدمها وقفة السيد المرتضى (٤٣٦هـ) في كتاب: *تنزيه الأنبياء*، قيل فيها: إنّها كانت جوابًا تنزّليًا منه لبعض من لم يكن يؤمن بالإمامة سلفًا[٥]، كما كان لبعض العلماء والفقهاء وقفات متواضعة في ثنايا دراساتهم الفقهية، كما سيظهر للقارئ في مطاوي هذا البحث.

والبحث في ثورة الإمام الحسين (ع) ومنطلقاتها ومديات تعميق هذه المنطلقات طويلٌ، وقد كتب في ذلك الكثير، بل قد تحدّث بعضهم عن وجود ثمانية مناهج علمية لدراسة الظاهرة العاشورائية[٦]، وسوف نحاول هنا معالجة ما من شأنه أن يتصل بموضوعنا فحسب، وإلا خرجنا عن محور البحث ودخلنا في الاستطرادات.

نظريات في الثورة الحسينية

قبل البحث عن أبرز النظريات في تفسير ثورة الإمام الحسين (ع)، والتي تتصل ببحثنا هنا، من الضروري أن نعرف أنّ بعض هذه النظريات لا يهمنا مدى صحّته وصوابه إذا حسمنا النتيجة التي يعطينا إياها على مستوى بحثنا هنا، فإذا كانت

هناك نظرية ما لا تنتج إمكانية الاستدلال بثورة الحسين ولا عدمها، أي أنها ساكتة حول هذا الموضوع أو متساوية النسبة، فلا يهمنا تحديد صوابها من خطئها.

وعلى أية حال، فأبرز النظريات ذات الصلة بموضوعنا هنا هي:

١ ـ النظرية الغيبية الاختصاصية، أو اللامعقول الحسيني

يقصد بالنظرية الغيبية الاختصاصية التي لها حضور عند بعض علماء الشيعة[٧]، أنّ الإمام الحسين (ع) إنما انطلق في ثورته لأوامر غيبية خاصّة به وجهت إليه، فلم يهدف الحسين إسقاط الأنظمة ولا تأسيس دولة إسلامية ولا إحياء ضمير الأمّة ولا.. كل ما في الأمر أنه نظرًا لعصمته و إمامته فقد تلقى أوامر غيبية لا نقدر على تقديم تفسير عقلاني لها، لا سياسيًا ولا اجتماعيًا ولا.. وأنه اندفع لتطبيق تلك التعاليم الربانية. نعم، ترتّب على ثورة الحسين أن حقّقت نتائج باهرة على أرض الواقع، فخلقت مدرسة الثورة في حياة المسلمين، وأسقطت ـ بعد حوالي سبعة عقود ـ سلطان بني أمية الجائر، لكنّ هذا كلّه لم يكن منظورًا للحسين (ع) لحظة خروجه، بل المنظور له أوامر غيبية وجّهت إليه واختصّت به[٨].

من هنا، يمكن تسمية هذه النظرية، بالنظرية الميتافيزيقية، وتتميّز بأربع خصائص:

١ ـ الإمام الحسين شخص متعالٍ عن التاريخ والزمكانية. ٢ ـ الثورة الحسينية حركة ما فوق تاريخية تأبى التحليل العقلاني. ٣ ـ الموقف من الثورة هو موقف تسليمي كامل، فلا يمكن أن تكون أنموذجًا للآخرين. ٤ ـ الإمام الحسين كان مأمورًا بالشهادة وفق التقدير الإلهي[٩].

ومهما كانت هذه النظرية، فإن لها تأثيرًا هائلاً على الفقيه والفقه الإسلامي، وهو أنها تجعل هذه الثورة من خصائص الإمام الحسين، فكما أنّ هناك أحكامًا وواجبات وتشريعات خاصة بالنبي ﷺ كوجوب صلاة الليل عليه، كذلك

كانت ثورة الحسين (ع) تكليفًا خاصًا به غير متوجّه إلى غيره، ومن المعلوم أن مثل ذلك يعني تحييد الثورة الحسينية عن أن تكون مستندًا للاستدلال الفقهي، لا في أصل حدوثها ولا ـ ربما ـ في تفاصيلها ووقائعها؛ لأن خصائص المعصوم لا يستدلّ بها على أحكام شرعية في حقّنا، كما تقرروقرّرناه في مباحث حجية الفعل من مسألة السنّة الشريفة.

وعليه، لا يصحّ الاستدلال بثورة الحسين (ع) لإثبات جواز الخروج على الأنظمة الفاسدة.

١ ـ ١ ـ نظرية اللامعقول الحسيني، الأدلّة والوثائق

وربما نستشهد ـ لتبرير هذه النظرية ـ ببعض الشواهد والنصوص المتفرّقة، منها:

١ ـ ما ورد من طلب الإمام الحسين من والي المدينة ـ عندما طلب منه البيعة ليزيد ـ أن يستمهله فترة، فذهب (ع) إلى مرقد النبي، وهناك غلبه النوم، فرأى النبيَّ في المنام، فطلب منه الحسين أن يأخذه إليه، فأجابه رسول الله ﷺ: إن الله شاء أن يراك قتيلاً[١٠].

فقد يفهم من هذا النص أن هناك اتصالاً غيبيًا ما هو الذي حرّك الحسين للثورة، لا أنه كان يريد إسقاط الحكم، ولا أنه أخذ يقدّر الحسابات والأرباح والخسائر، ويقوم بدراسة سياسية ميدانية للموقف.. فهذا ما لا تشير إليه الرواية إطلاقًا، بل الموضوع يغلب عليه الطابع الغيبي غير القابل لإخضاعه لأبعاد عقلانية.

٢ ـ ما جاء في حوار الحسين (ع) مع أخيه محمد بن الحنفية، حيث اتفق معه على أن يفكّر الحسين بالأمر، ولا يسارع للخروج لأهل الكوفة بعدما علم من غدرهم بأبيه، ولما علم ابن الحنفية بخروج الحسين فيما بعد طالبه بالموضوع، فأجابه بأنه رأى رسول الله وأنه أخبره أنّ الله شاء أن يراه قتيلاً وأنه شاء أن يرى أهله سبايا[١١].

وهذا النصّ كسابقه أيضًا؛ يدلّ على أنّ ثمّة مشيئة إلهيّة خاصّة تعلّقت بحركة الإمام الحسين، وأنّه ما من تفسير يقف خلف هذا الأمر سوى هذه المشيئة الإلهيّة.

٣ ـ ما جاء في بعض رسائل الإمام الحسين (ع) لأخيه محمد بن الحنفية، من أنّ من لحق به استشهد، ومن لم يلحق به لم يُدرك الفتح[١٢].

فهذا النصّ لا يدع مجالاً للارتياب في أنّ الحسين كان عالمًا بالهزيمة بمعناها المادي، والذي تعبّر عنه كلمة الشهادة، ولا يعقل أن ينطلق شخص لتغيير واقع قائم وهو على يقين بأنّ الأمر سيؤول إلى الموت والهزيمة وعدم النجاح.

٤ ـ ما جاء في حوار عبد الله بن جعفر أو مكاتباته مع الإمام الحسين، حيث ورد فيها أنّ الإمام أخبره بأنّه رأى رسول الله في المنام، وأنّه أمره بأمرٍ وهو ماضٍ إليه، وقد رفض الحسين إخبار عبد الله بن جعفر بمضمون الرؤيا التي رآها، وذكر له أنّه لن يحدّث بها حتى يلقى الله عزوجل، وفي بعض صيغ القصّة أنّه أخبره بموته[١٣].

فهذا يدلّ أيضًا على هذا البعد الغيبي الذي يتصل بهذه القضيّة فيما تعطيه مسألة الاتكال على الرؤيا من دلالات، فلو كان هناك مبرّر عقلاني سياسي لذكره بدل الاعتماد على رؤيا رسول الله ﷺ.

٥ ـ ما جاء في بعض النصوص والكلمات، أنّ الإمام الحسين كان يردّ بعض الذين كانوا يطالبونه بعدم الخروج بأنّه سيستخير الله تعالى، كما جاء في ردّه على المسور بن مخرمة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مطيع[١٤]، فلماذا لم يوضح لهم المبرّرات بدل أن يقول لهم: إنّه سوف يدعو الله لما فيه الخير وينظر في الأمر؟! بل لو فسّرت الاستخارة بما صار لها من معنى اليوم بين المتشرّعة لكان البُعد الغيبي أكبر وأوضح، وإن كان هذا المعنى بعيدًا هنا[١٥].

٦ ـ إنّ إقدام الإمام الحسين (ع) على تعريض نفسه للموت وهو يعلم بأنّه سوف يستشهد يعدّ ـ من الناحية الشرعية ـ إلقاءً للنفس في التهلكة، فيكون محرّمًا، وهذا معناه أنّ هذا التصرّف من الإمام انطلق من خصوصية له، وإلا فلو لم يكن

الأمر كذلك للزم الالتزام بارتكابه الحرام وتعريض نفسه للهلاك، وهو التزام غير مقبول إطلاقًا.

٧ ـ ما جاء في حوار الإمام مع عمرو بن لوذان عندما التقاه بُعيد خروجه من مكّة عند بطن العقبة، فبعد أن ذكر له عدم الذهاب، أجابه الحسين (ع) بالقول: «يا عبد الله! إنّه ليس يخفى عليّ الرأي ما رأيت! ولكن الله لا يُغلب على أمره..»[١٦]؛ فهذا كلام واضح في أنّه يستصوب موقف ابن لوذان، وأنّ ذلك لا يخفى عليه، لكنّه يتحرّك بمشيئة إلهية تكوينية لا تحكمها حسابات البشر في قضايا السياسة والمواجهة.

٨ ـ حاول بعض العلماء أن يقارن بين ثورة الحسين وبين فقه الجهاد في الإسلام؛ فرأى أنّها تمتاز عن الجهاد العام في الشريعة؛ فهي لا تخضع لقانون سقوط وجوب الجهاد بزيادة عدد العدو عن الضِّعف، وكذلك يشترط في الجهاد عدم ظنّ الهلاك دونها، والجهاد لا يجب على الشيخ الهرم والصبيّ الصغير مع أنّه شارك فيها هؤلاء، فهذا كلّه شاهد اختصاصها[١٧].

٩ ـ ما جاء في كلمات الإمام الحسين وهو في الطريق يتحدث عن كتابة الموت على ولد آدم مخطّ القلادة في جيد الفتاة، ويتكلّم عن أوصاله المقطّعة بين النواويس وكربلاء، وأنّه لا مفرّ عن يوم خطّ بالقلم[١٨]؛ فهذا كلّه شاهد أكيد أنّه كان يتجه نحو مصير مأساوي محدّد سلفًا، لا نحو مشروع إسقاط سلطة سياسية فاسدة.

فهذه الشواهد ـ وغيرها ـ تؤكّد هذا الأمر، وإلا لو كان لديه مخطّط سياسي اجتماعي لبيّنه لأقرب المقرّبين إليه وهو ابن الحنفية، ولم يستعض عنه بقضية الرؤيا التي رآها، كما يعبّر بعض أساتذتنا[١٩].

٢ ـ ١ ـ قراءة نقدية في نظرية التخصيص واللامعقول الحسيني

ويمكن أن تناقش هذه النظرية من جهات:

أولاً: إن هذه النظرية والنصوص التي تدعمها تعارضها نصوص أخرى، يقدّم لنا الإمام الحسين (ع) فيها تفسيرات عقلانية لثورته، مثل النصوص التي يشيرفيها إلى قضيّة الانحراف عن الحقّ، و إلى ترك المعروف، وفعل المنكرات و.. وجعلها أسبابًا ودوافع لحركته، وهذه النصوص الكثيرة المتفرّقة كلّها تعارض هذا التفسير الغيبي المتعالي عن التعقيل والعقلانية[٢٠].

ومن نماذج هذه النصوص ـ عدا ما سيأتي ـ ما ورد في كلماته (ع) التي يفسّر فيها مبرّرات ثورته، مثل ما رواه الطبري وابن الأثيروغيرهما في التاريخ عن أبي مخنف عن العقبة بن العيزار: إن الحسين خطب أصحابه..: «أيها الناس! إنّ رسول الله ﷺ قال: من رأى سلطانًا جائرًا مستحلاً لحرم الله، ناكثًا لعهد الله، مخالفًا لسنّة رسول الله ﷺ، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغيّرعليه بفعل ولا قول، كان حقًا على الله أن يدخله مدخله، ألا و إن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد وعطّلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلّوا حرام الله، وحرّموا حلاله وأنا أحقّ من غيري..»[٢١].

فهذه الرواية تجعل حركة الحسين في هذا الإطارالذي أسّسه الرسول ﷺ، مما يمكّننا من الاستناد إليها للترخيص في مواجهة الظالم الذي يتصف بهذه الصفات المذكورة أعلاه، وهو غيرخاص بعصرحضورالمعصومين، بل يوجد بعدهم إلى يوم الدين.

وفي خطبة له (ع) أنه قال فيها ـ وقد رويت لنا بالسند المتقدم ـ: «.. ألا ترون أن الحقّ لا يعمل به وأن الباطل لا يتناهى عنه؛ ليرغب المؤمن في لقاء الله محقًا، فإني لا أرى الموت إلاّ شهادة، ولا الحياة مع الظالمين إلاّ برمًا..»[٢٢]، ووردت في مصادر أخرى مع تغيير«إلا سعادة»[٢٣]، وفي بعض المصادر: «..مع الظالمين إلا ندامة»[٢٤]، وفي بعضها: «إلا ندمًا»[٢٥].

فالمعيار في هذه الثورة هو عدم القيام بالحقّ بل عمل السلطة بالباطل، وهو معيار كلّي عقلاني ومفهوم، يجعلنا قادرين على الاستفادة من هذه الثورة لتأسيس مبدأ في شرعية الثورات العسكرية المسلّحة ضد الأنظمة الفاسدة.

ثانيًا: إنّ بعض النصوص المروية عن الإمام الحسين (ع) مثل ما تقدّم، تفيد أنه كان يجعل نفسه مصداقًا لقولٍ عام صدر عن رسول الله ﷺ، فعندما يستشهد الحسين بقول جدّه في ضرورة مواجهة انحراف الظالم، فهذا معناه أنه يعتبر نفسه مصداقًا لعنوان كلّي وتكليف عام، وهو ما يبعّد احتمال الخصوصية[٢٦].

ثالثًا: إن النصوص المستدلّ بها هنا حتى لو ثبتت لا تدل على المطلوب؛ إذ لا ملازمة بين أن يعرف الإنسان أنه سوف يستشهد في ثورته وبين أن تكون هذه الثورة غير عقلانية وخاصّة به، فقد يقدّر مصلحةً للأمة في شهادته، فلا ملازمة بين الأمرين حتى عند الثوار الماديين فضلاً عن الدينيين، فعِلمُ الإنسان بشهادته لا يعني عبثية حركته دائمًا، بل يمكن تقديم تفاسير عقلانية لذلك[٢٧]، وسوف نرى في النظرية الثالثة القادمة تفسيرًا ممتازًا يجمع بشكل منطقي وعقلاني بين هذه الأمور كلّها.

رابعًا: إنّ غاية ما تدلّ عليه جملة النصوص المتقدّمة أو أغلبها، أنّ الإرادة الإلهية قد تعلّقت بشهادة الحسين، وهذا لا يعني أنّ هذه الشهادة غدت خاصّة به؛ بل هذا المدلول أعمّ من الاختصاص وعدمه، وإلا فنحن نعلم أنّ الإرادة الإلهية والمشيئة العليا الربانية قد اقتضت وقوع صلح الإمام الحسن، ومن المؤكّد أنّ الإمام الحسن بن علي قد علم بإلهامٍ من الله ـ بحكم إمامته وعصمته وفق المعتقد الشيعي ـ أنّ التكليف الشرعي يستدعي منه أن يوقع الصلح مع معاوية، لكنّ هذا لا يعني أنّ هذا الصلح ـ وأيّ صلحٍ مع البغاة ـ خاص بالمعصوم، ومجرّد أنّ النص بيّن لنا تعلّق المشيئة بشهادة الحسين وسبي نسائه لا يعني الدلالة الحصرية على أنّ أمرًا من هذا النوع لا يمكن أن يتعلّق بغيره، وهذه نقطة بالغة الأهمية، ولا يوجد عندنا أصل

اسمه أصالة الاختصاص بفعل الأئمة، و إلا فلو شككنا في أنّ فعلهم كان خاصًّا بهم أو تطبيقًا لحكم إسلامي عام للزم عند عدم إحرازالخصوصية أن لا نستدلّ بفعلهم، وهذا ما لن يقف عند الإمام الحسين (ع) بل سيطال مجمل أفعال المعصومين إلا ما حصل يقين من الخارج بأنّ هذا الفعل ليس فيه أي خصوصيّة، ومعه لن يصبح فعل المعصوم حجّةً إلا في موارد قليلة، ولا نظنّ أنّ هذا مما يلتزم به صاحب هذه النظرية نفسه.

واستتباعًا لما تقدّم، فإنّ تعلّق المشيئة الإلهية قد يكون لأجل النهوض بالأمة و إحداث تغييرفيها عبرالشهادة نفسها؛ وهذا معناه ـإذا أردنا استخدام التعبير الأصولي ـ محكومية هذه الأدلّة التي تدعم هذه النظرية لأيّ دليل آخرأو فرضية معقولة يمكن أن يقيمها الطرف الآخر؛ لأنّ هذه الأدلّة هنا تفيد تعلّق المشيئة بالشهادة، فإذا استطعنا أن نتعقل وجهًا منطقيًّا لإرادة الشهادة نفسها بحيث تكون الشهادة ذات دورفي إحياء الأمة، فإنّ هذه الأدلّة لن تعارض تلك التفسيرات المعقولة، كما هو واضح؛ لأنّها سوف تفسرتعلّق المشيئة ولا تنفيه إطلاقًا.

خامسًا: قد بحثنا في دراسة أخرى حول حجية الفعل النبوي[٢٨] ما توصّلنا من خلاله إلى أنّ المرجع عند الشك في اختصاص النبي بفعل وعدمه أن نحمله على عدم الاختصاص إلا في بعض الحالات القليلة التي فصّلنا الكلام فيها هناك؛ فإذا كان الشكّ في الاختصاص موجبًا لعدم الاختصاص ـإن صحّ التعبيرـ في الأفعال النبوية، فهو كذلك ـ بطريق أولى ـ في أفعال أهل البيت؛ لندرة الفعل الخصوصي عندهم نسبةً لما عند رسول الله، كما يظهربمراجعة الأبحاث الفقهية والأصولية عند الشيعة والسنّة في هذا الموضوع.

فالجديرذكره أنّ مسألة الأفعال المختصّة بالمعصوم والتي لا يمكن الاستناد إليها في الاجتهاد الفقهي مسألة طرحت في حقّ النبي(ص)، وقد لا تجري في حقّ أهل البيت(ع)؛ لعدم وجود خصائص معتدّ بها لهم، كما يصرّح بذلك بعض علماء الإمامية[٢٩]، إلا ما قيل من بعض الأمور، مثل جوازالجنابة لعلي(ع) و.. في

المسجد وما شاكل ذلك[٣٠]، إلا أنّ مراجعة خصائص النبي(ص) في باب النكاح من مصنّفات الفقه الإمامي تؤكّد لنا أنّ السائد بين الإمامية عدم وجود خصائص شرعية لهم، اللهم إلا خصائص في مقام الإمامة والولاية، وهذا بحثٌ آخر، وأمّا بعض الكتب المسمّاة بخصائص الأئمة، مثل كتاب *خصائص الأئمة* للشريف الرضي، فهي تحتوي على درر كلماتهم وروائع مقالاتهم[٣١]، لا أنّها تذكر الخصائص بالمعنى الفقهي والأصولي الذي نقصده هنا، نعم الخصائص التكوينية كالعصمة والعلم والكرامات و.. كلّها خارجة عن إطار بحثنا؛ لدخولها في مجال الخصائص الخارجية لا التشريعية.

وقد يستند للتعميم هنا ورفع الخصوصية بما دلّ من النصوص على أنّ الحسين قدوة ومصباح يقتدى به ويستضاء بنوره؛ كقول رسول الله ﷺ: «الحسين مصباح الهدى وسفينة النجاة»[٣٢]، فإنّ هذه النصوص ـ كما يقول السيد محمد باقر الحكيم ـ تريد أن تعرّف الحسين سلوكًا قابلاً للاقتداء، وهي من ثم ترفع الخصوصية المفترضة في أعماله[٣٣].

لكنّ الصحيح أنّه إذا قامت الشواهد على الخصوصية في هذا الفعل أو ذاك لم يعد يمكن لمثل هذه النصوص أن تقف في وجهها، فرسول الله ﷺ ورد القرآن فيه بأنّه أسوة (الأحزاب: ٢١)، لكن مع ذلك كانت له خصائص تشريعية لا تشمل غيره، كما اتفق عليه المسلمون تقريبًا، وأمّا إذا لم تقم الشواهد على الخصوصية هنا أو هناك، رجعنا إلى دليل حجية فعل المعصوم، وكان كافيًا في المقام، وقد كنّا أشكلنا على الاستناد لمثل هذه الروايات ـ بشكل عام ـ في مسألة حجية فعل المعصوم، وقلنا: إنّها مفيدة لكن بقدر، فليراجع.

سادسًا: إنّ الروايات التي تشير إلى استخارة الإمام الحسين لا تنفع هنا؛ لأن الاستخارة هي طلب الخير، فكأنه قال: سوف أسأل الله أن يكتب لي ما فيه الخير، وهذا ليس إغراقًا في الغيبية التي تنفي التفسير المعقول لهذه الحركة، فضلاً

عن اختصاصها بالمعصوم، ويعززهذا الكلام أنّه (ع) ذكرفي بعض هذه الروايات ـ كما في خطابه لابن عباس ـ: «أستخيرالله، وأنظرماذا يكون»، فهذا معناه أنّه كان يريد التأمل في هذا الموضوع، والتأمّل يقرّب الصورة من المشهد العقلاني، كما أنّ في بعض الروايات أنّه في النص نفسه الذي تحدّث فيه عن الاستخارة بيّن مبررات ذهابه إلى الكوفة، وأنّ إرسال الكتب إليه والرسائل تدعوه للتوجّه ناحيتها هو الدافع والمرجّح لذلك، كما جاء في مثل خبرالفصول المهمة لابن الصباغ المالكي[٣٤].

وهناك احتمال يرد في بعض النصوص ـ لا جميعها ـ التي نجد الإمام الحسين(ع) يأبى فيها الجواب عن سبب خروجه أو يحاول التهرّب من الجواب بطريقة أو بأخرى، وهو أنّه قد لا يريد البوح لأيّ إنسان بمخطّطاته، وهذا عمل منطقي ومعقول يحافظ فيه على بعض السرية أحيانًا في مشروعه.

سابعًا: إنّ الحديث عن مسألة إلقاء النفس في التهلكة يمكن الجواب عنه بما ذكره بعض العلماء الباحثين من أنّ فعل الإمام ذلك يمكن أن يعدّ دليلاً على جوازالعملية الاستشهادية هذه؛ كونه يخصّص الإطلاقات الموجودة في نصوص تحريم تعريض النفس للتهلكة، فبدل أن يكون هذا الحكم موجبًا لجعل الثورة خاصة بالحسين يمكن أن يكون موجبًا لتخصيص دليل حرمة تعريض النفس للتهلكة فيما لو كانت هناك مصالح إسلامية عليا. علمًا أنّه لو كانت الثورة خاصّة بالحسين بوصفه معصومًا فما معنى مشاركة أهل بيته وأصحابه فيها؟![٣٥]، إلاإذا قيل: إنّ الخصوصية تستوعب ـ أيضًا ـ هذا العدد من المحيطين بالمعصوم.

ثامنًا: لنفرض أن بعض الأحكام التفصيلية لم تتوافق فيها ثورة الحسين مع القواعد العامّة في فقه الجهاد في الإسلام؛ فهذا لا يعني صيرورة الثورة خاصّة بالحسين، بل هذا يعطيها خصوصية في موردها من حيث طبيعة الاستثنائية التي كانت تحيط بها، فهذا مثل بعض العناوين الثانوية التي قد تسقط الكثيرمن العناوين الأولية في موردها، فأيّ تلازم بين هذا الأمروبين خصوصية الثورة أو لا معقوليّتها.

يضاف إلى ذلك، أنّ ما ذكر من خصوصيات لا نحرز كونه خصوصية على تمام النظريات الفقهية، فالجهاد ليس واجبًا على الأطفال لكنّه ليس محرّمًا لو رضي أهلهم بذلك، وأرادوا هم ذلك، وكانت فيه المصلحة للمسلمين، كما أنّ عدم ظنّ الهلاك إن قصد به الظنّ الذي هو دون اليقين فهذا ليس بشرط في الجهاد قطعًا، و إلا فكلّ جهاد أو أغلب أشكاله فيه ظنّ الهلاك كما هو واضح، و إن قصد به اليقين بالهلاك فهذا ما يسمّى في عصرنا بالعمليات الاستشهادية، وقد بحثناها مفصّلاً في موضعها، ورأينا كيف أنّ هناك نظريات فقهية تجيزها طبقًا لقواعد الصناعة الفقهية، وأنّ ثورة الحسين (ع) نفسها شكّلت أحد الأدلّة التي طرحت أو يمكن أن تطرح هناك.

وأمّا مسألة اشتراط الضِّعف لا أزيد في الجهاد، فقد حقّقناه بالتفصيل، وقلنا: إنّه شرط الوجوب، لكنّه ليس شرط الجواز، فقد يكون جائزًا حتى من دونه.

تاسعًا: إنّ الشاهد الثاني هنا ـ وهو خبر حواره (ع) مع محمد بن الحنفية واحتجاجه بالرؤيا التي رآها ـ يرجع مصدره الرئيس إلى كتاب *اللهوف* لابن طاووس (٦٦٤هـ)، وقد نقل البقية عنه، ولم أعثر على هذه القصّة في مصدر أسبق من هذا المصدر، وسند السيد ابن طاووس إلى الأصل الذي نقل عنه غير معلوم، فالاحتجاج بهذه الحادثة مشكل. نعم ورد خبر المنام في *أمالي الصدوق*[٣٦]، لكن بسند ضعيف بجهالة بهجة بنت الحارث بن عبد الله التغلبي المهملة جدًا في مصادر الرجال الشيعية والسنيّة، وكذلك إهمال كل من صفية بنت يونس بن أبي إسحاق الهمدانية ومريسة بنت موسى بن يونس، اللتين لا ذكر لهما عندهم[٣٧]، فالسند مشكل جدًا.

أمّا خبر عمرو بن لوذان فلا يستند إليه أيضًا؛ لأنّه بهذه الصيغة ورد تارةً مرسلاً كما في *إرشاد المفيد*، وأخرى بسند فيه لوذان أحد بني عكرمة، وهو رجل مجهول جدًا لا ذكر له في مصادر الرجال الشيعية والسنيّة؛ فالاستناد إلى مثل هذه الأخبار

ـ مع قلّة ناقليها ومصادرها التاريخية والحديثية ـ مشكل. كما أن خطبة الإمام الحسين التي يعلن فيها شهادته، ويتحدّث عن أوصاله المقطّعة بين النواويس وكربلاء، لم ترد في مصادر التاريخ الأولى، وإنّما جاءت في مصادر متأخرة بلا سند، والأغلب أَخَذَها من *كشف الغمة واللهوف*؛ فيصعب الاستناد إليها أيضًا.

من هنا، نستنتج أنّ الثورة الحسينية ليست من خصائص الإمام الحسين (ع) حتى نخرجها عن دائرة الاستناد الفقهي هنا، فضلاً عن أنّ العديد من الروايات التي تعدّ شاهدًا لهذه النظرية يصعب إثباته تاريخيًا وحديثيًا، كما ألمحنا إلى بعضه آنفًا.

٢ ـ نظرية المواجهة المفروضة والفرار من البيعة

تذهب هذه النظرية إلى أن ثورة الحسين (ع) لم تهدف لإسقاط نظام فاسد، ولا إحياء ضمير الأمة و.. وإنما كانت تريد الفرار من بيعة يزيد بن معاوية، فلو لم يحاول بنو أمية الضغط على الحسين (ع) كي يبايع يزيدًا لظلّ في المدينة معتزلاً الأمر، لكن حيث فرضوا ذلك عليه، وأصرّ على موقف الرفض، لم يجد بُدًا من المواجهة، فالمواجهة لم تكن مشروعًا بقدر ما كانت فرارًا واضطرارًا فرض على الحسين ولو تمكّن من رفعه لفعل[٣٨]، ولولا أنّه كان مهدّدًا بالاغتيال لما خرج[٣٩]، من هنا كانت حربه حربًا دفاعية[٤٠].

ويبدو من بعض الباحثين الكبار هنا أنّهم يرون صواب هذه النظرية ولو في المرحلة الأولى، أي مرحلة الخروج من المدينة إلى حين وصول الكتب وتواتر الرسائل الى الإمام الحسين وهو في مكة، ويظهر هذا الرأي من هبة الدين الحسيني الشهرستاني[٤١] وسيأتي ما يتعلّق برأي الشهيد مطهري، إن شاء الله تعالى.

١ ـ ٢ ـ نظرية المواجهة المفروضة، الشواهد والمستندات

وقد نعزّز هذه النظرية بجملة شواهد، أبرزها:

١ ـ لما خرج الحسين (ع) من المدينة لم تكن قد وصلته أيّ رسائل، وما قيل عن

وصول رسائل إليه من مكّة غير دقيق ولا حتى واضح، لاسيما بعد ما سيأتي من أنّه لم يدم وجوده في المدينة أكثر من ثلاث ليالٍ عقب وصول خبر وفاة معاوية إلى بلاد الحجاز[٤٢]؛ فلا مؤشر في المدينة على حركة نحو منطقة يعتزم إجراء ثورة فيها.

أمّا مكّة، فثمّة نصوص تتحدّث عن أنّ الإمام الحسين كان يريد الخروج من مكّة حمايةً لحرمة هذه المدينة؛ لأنّه بلغه أنّ يزيد بن معاوية أرسل من يغتاله ولو فيها، ولم يحبّ الإمام أن يكون سببًا في هتك حرمة الحرم؛ لهذا كان مضطرًا للخروج ناحية منطقة أخرى؛ ففي حواره مع أخيه محمد بن الحنفية يصرّح الإمام بخوفه من أن يغتاله يزيد في الحرم، فيكون ممّن تستباح به حرمة البيت، وفي حواره مع عبد الله بن الزبير ـ أو ابن عباس ـ يذكر شيئًا من ذلك أيضًا[٤٣]؛ وقد نسب العلامة المجلسي إلى ما وصفه: «بعض الكتب المعتبرة» أنّ يزيد بن معاوية أنفذ عمرو بن سعد بن العاص في عسكر عظيم وأمّره على الحاجّ، وأوصاه بقتل الحسين، وأنّه دسّ بين الحجيج ثلاثين رجلاً لفعل ذلك؛ فلما علم الحسين بالأمر حلّ من إحرامه وجعلها عمرة مفردة[٤٤]؛ وهذا معناه أنّ الخروج كان اضطراريًّا؛ لا لمشروع يستقبله في العراق.

٢ ـ ما ورد عن الإمام الحسين في حواره مع ـ ابن الحنفية أو ابن عباس أو عبد الله بن جعفر الطيار ـ من قوله: «لو كنت في جُحرِ هامةٍ من هوام الأرض، لاستخرجوني حتى يقتلوني»[٤٥]؛ فهذا النصّ واضح في أنّه يعلم بخطّتهم وأنّه لا مجال أمامه ـ إذا لم يرد البيعة ـ سوى الخروج من مكة والمدينة، وليس من مكان أفضل من العراق. ومثله قوله (ع): «والله لا يدعوني حتى يستخرجوا هذه العلقة من جوفي»[٤٦].

٣ ـ إنّ الإمام الحسين لم يقبل بأمانهم ووعودهم لعلمه بغدرهم، يشهد على ذلك قتلهم لمسلم بن عقيل بعد إعطائه الأمان، وقول مروان لوالي المدينة بأخذ البيعة من الحسين ثم يرون فيه رأيهم، وهذا معناه أنّهم يريدون ـ بعد أخذ البيعة منه

ـأن يغدروا به[٤٧]، فهو ـعلى حدّ تعبيرالشهرستاني ـمقتول بايع أم لم يبايع[٤٨].

٤ ـما جاء في كتاب يزيد بن معاوية إلى الوليد بن عتبة والي المدينة، من أخذ البيعة من أهل المدينة: «.. وليكن مع جوابك إليّ رأس الحسين بن علي..»، وأنّ الوليد استثقل ذلك جدًا، وطلب الحسين ليأتيه، فخرج الحسين من ليلته تلك نحو مكة وهو يقول: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾، وقصّة استدعاء الإمام الحسين إلى والي المدينة فيها الكثيرمن الإشارات للرغبة في قتله على تقديرعدم البيعة[٤٩]؛ وربما لهذا ورد في المصادرالتاريخية أنّه (ع) لما استدعي إلى الوليد ـوالي المدينة ـطلب من أهل بيته وعشيرته أن يقفوا بالباب، وأن إذا سمعوا صوته دخلوا لمنع من يريد قتله أوالمساس به[٥٠]، مما يدلّ على أنّه منذ اليوم الأوّل كان يتوقع أن يقدموا على خطوة من هذا النوع. فهذا كلّه يدلّ بوضوح على أنّه كان يوجد قراربقتله، وأنّه كان يعلم بالأمر؛ لهذا كان خروجه من المدينة على عجلة وخوف وترقب فرارًا من البيعة والموت؛ فالمصادرالتاريخية تتحدّث عن أن خروجه كان بعد اجتماعه بالوليد بساعات في الليلة نفسها[٥١]، وبعضها يقول: في غداة اليوم اللاحق[٥٢]، وبعضها في ليلة آتية، وبعضها بعد ليلتين..[٥٣]، ومهما يكن فهذه العجلة غيرطبيعية أبدًا لشخص يأمرعشيرته بالتهيؤ لهجرة شاملة؛ ويعززفرضية حالة من الفرارمن أمرما، ورغبة في عدم المواجهة.

يضاف إلى ذلك ما ذكره السيد هاشم معروف الحسني (١٤٠٣هـ) من أن مسلسل الإقالات والعزل، كان جاريًا مع المتساهلين مع الحسين في مكّة والمدينة، لهذا عزل يحيى بن حكيم لتركه الحسين وشأنه، ليستعمل بدلاً عنه على مكّة عمرو بن سعيد بن العاص، ثم عزل الوليد بن عتبة لاعتداله في موقفه من الحسين، وعدم استجابته لما قلناه أعلاه[٥٤].

٥ ـما جاء في رسالة عمربن سعد لعبيد الله بن زياد عقب لقائه الحسين(ع)، حيث قال: «هذا حسين قد أعطاني أن يرجع إلى المكان الذي أتى منه أوأن يسير إلى ثغرمن ثغورالمسلمين، له ما لهم وعليه ما عليهم، أوأن يأتي أميرالمؤمنين يزيد

فيضع يده في يده، فيرى فيما بينه وبينه رأيه..»، ولكن شمربن ذي الجوشن هو الذي خرّب جهود الصلح التي قام بها ابن سعد، وأقنع ابنَ زياد بقتل الحسين، ولولا ذلك لما وقعت الحرب[٥٥].

ولعلّ هذا النص الذي جاء ـ أيضًا ـ في *إرشاد الشيخ المفيد* (٤١٣هـ) هو ما جعل تلميذه السيد المرتضى (٤٣٦هـ) يذكر أنّ الإمام الحسين كان يريد ـ بعد الحيلولة بينه وبين التوجّه إلى الكوفة ـ سلوك طريق الشام؛ ليذهب إلى يزيد بن معاوية؛ لعلمه بأنّه أرأف به من ابن زياد، لكنّه واجه جيش عمربن سعد في كربلاء فلم يستطع الاستمرار في المسير[٥٦]؛ فهذا الكلام يدلّ على أنّه ما كان يريد المواجهة وإنّما فرضت عليه الحرب فرضًا.

٦ ـ ما جاء في قصّة وصول عثمان بن محمد بن أبي سفيان الثقفي، الذي أرسله يزيد بن معاوية إلى بلاد الحجاز ليتولاها، فإنّه بعد أن أنهى الصلاة في مكّة، وعلم بخروج الحسين، قال: «اركبوا كلّ بعير بين السماء والأرض فاطلبوه»[٥٧]. فهذا نصّ واضح يعطي دلالة على السياسة التي كانت ستتّبع لو لم يخرج الحسين من بلاد الحجاز.

٧ ـ ما جاء في رسالة عبد الله بن عباس إلى يزيد بن معاوية، حيث قال له: «..فلستُ بناسٍ اطّرادك الحسين بن علي من حرم رسول الله إلى حرم الله، ودسّك عليه الرجال تغتاله، فأشخصته من حرم الله إلى الكوفة؛ فخرج منها خائفًا يترقّب.. ولكن كره أن يكون هو الذي يستحلّ حرمة البيت وحرمة رسول الله، فأكبر من ذلك ما لم تكبر؛ حيث دسست عليه الرجال فيها ليقاتل في الحرم.. ثم طلب الحسين بن علي إليه الموادعة، وسألهم الرجعة، فاغتنمتم قلّة أنصاره، واستئصال أهل بيته؛ فعدوتم عليهم..»[٥٨]؛ فهذا كلام واضح في أنّ السلطة كانت تريد قتله وحربه وهو في الحرمين الشريفين، وأنّه خرج منها خائفًا يترقّب، فهو نصّ صريح في نظرية الفرار من البيعة.

ويتعزّزهذا النص بما جاء في لقاء الإمام (ع) لقرّة بن قيس الحنظلي في كربلاء، حيث قال: «فإن كرهوني أنصرف عنهم من حيث جئت»[٥٩]، وقوله لابن سعد: «..أرجع فأقيم بمكة أوالمدينة أوأذهب إلى بعض الثغورفأقيم به كبعض أهله..»[٦٠]، وكذلك يتعزّزبقوله (ع) في رواية أخرى: «..وطلبوا دمي فهربت..»[٦١]، فهذا أيضًا صريح في نظرية الفرار. ونحو ذلك أيضًا قوله (ع) في خطاب له مع أهل الكوفة أوفي الطريق: «..وإن كنتم لمقدمي كارهين، انصرفت عنكم إلى المكان الذي جئت منه إليكم»[٦٢]. وكذلك دعاؤه (ع) في كربلاء قائلاً: «اللهم إنا عترة نبيك محمد ﷺ قد أخرجنا وطردنا وأزعجنا عن حرم جدّنا..»[٦٣]. كما ورد في حواره مع جيش عمربن سعد أنّه قال لهم ـ فيما قال ـ: «أيّها الناس! إذ كرهتموني فدعوني أنصرف عنكم إلى مأمني من الأرض..»[٦٤].

يضاف إلى ذلك كلّه، وجود نص ينقل عن عقبة بن سمعان الذي صحب الحسين (ع)؛ حيث يقول: «صحبت الحسين من مكة إلى حين قتل، والله ما من كلمة قالها في موطن إلا وقد سمعتها، وإنه لم يسأل أن يذهب إلى يزيد فيضع يده في يده، ولا أن يذهب إلى ثغرمن الثغور، ولكن طلب منهم أحد أمرين: إمّا أن يرجع من حيث جاء، وإما أن يَدَعُوه يذهب في الأرض العريضة، حتى ينظرما يصيرأمرالناس إليه..»[٦٥].

إنّ هذه الشواهد بأجمعها تدعم فرضية أنّ الحسين ما كان لديه مشروع ثورة وإسقاط أنظمة، لكن كان يريد أن لا يبايع ولم يكن يجد مكانًا للعيش مع رفض السلطة فحاصروه، وفرضوا الحرب في النهاية عليه، فحصل ما حصل.

٢ ـ ٢ ـ مطالعة نقدية في نظرية المواجهة المفروضة

ومع ما رأينا من إمكان أن نحشد لهذه النظرية من شواهد، إلاأنّه يمكننا تسجيل بعض الملاحظات عليها؛ وذلك:

أولاً: إنّ الحسين (ع) كانت وصلته رسائل أهل الكوفة في مكّة، وقد

أعطاهم كلمته وأرسل إليهم مسلم بن عقيل، فخروجه من مكّة جاء عقب شروعه في التخطيط والتواصل لحركة سياسية ثورية واضحة، وهذا لا ينافي أنّه خرج منها نتيجة علمه بمخطّط تقوم به السلطة لاغتياله، بمعنى أن الاستعجال في الخروج كان اضطراريًا نتيجة خوف الاغتيال، لا أصل الخروج، بعد أن كانت الرسائل قد بدأت بينه وبين أهل العراق، وهذه نقطة مهمة جدًا في مسألة طبيعة خروج الحسين من مكّة وعدم إكماله الحج. نعم خروجه من المدينة لا توجد مؤشرات على كونه قد سبقه تخطيطٌ ما لثورة في مكان ما من جغرافيا العالم الإسلامي؛ لأنّه حصل بسرعة فائقة كما رأينا.

ثانيًا: كل الشواهد التي تتعلّق ـ فقط ـ بمعلومات عن خطّة للسلطة لاغتيال الحسين أينما كان، لا تقف في مواجهة وجود مشروع سياسي ما له (ع)، على الأقلّ في بعض الفترات، وأعني بذلك أن نتصوّر الحسين يعلم بمخطّط السلطة الأموية في اغتياله، ثمّ يفسح له في المجال لقيادة ثورة، فيقدم على فعل ذلك بعد وصول الرسائل إليه والاطمئنان على الوضع من خلال ما بعثه له مسلم بن عقيل، هنا لماذا لا يمكن الجمع بين علمه بخطّة الاغتيال و إقدامه ـ ولو فيما بعد ـ على مشروع ثوري؟! لست أرى تنافيًا بين الأمرين، وهذا ما يدعم فرضية أنّ الفرار من البيعة فكرة صحيحة إلى ما قبل وصول رسائل أهل الكوفة، أي بعد خروجه من المدينة، فالخروج من المدينة لم يكن لوجود مخطّط ثوري، لكن لماذا لا يكون الخروج من مكّة لوجود هذا المخطط؟! فهذه الشواهد لا تنفي أصل المشروع السياسي الثوري للحسين، و إذا تمّت فهي تنفي هذا المشروع في بدايات خروجه من المدينة المنوّرة.

ثالثًا: إنّ بعض نصوص الإمام الحسين (ع) نفسها تعلن مبرّرات الثورة وتغيير الواقع، كما تقدّمت وسيأتي، فكيف يمكن تفسير هذه النصوص؟ ألا تعارض الدلالة الإطلاقية الموجودة في نظرية المواجهة المفروضة والفرار من البيعة؟! إن

أنصارهذه النظرية مطالبون بتفسيرهذا النوع من النصوص والخطب التي صدرت عن الحسين (ع) في مواطن متعدّدة.

رابعًا: إنّ رسالة ابن سعد لعبيد الله بن زياد (الشاهد رقم ٥) الدالة على عرض الصلح من الحسين لوضع يده في يد السلطة، ينقلها الطبري ـ واتبعه في ذلك المفيد والمرتضى وغيرهما ـ وهي غيرموثقة تاريخيًا؛ فلم نعثرعليها سوى عنده، وغيره إما ينقلها عنه أو يرسلها بلا سند واضح، أما سند الطبري ففيه مجالد بن سعيد الهمداني المهمل في مصادرالرجال الشيعية والمتعارض توثيقه مع تضعيفه في مصادرالرجال السنيّة، حتى أنّ ابن حبّان المعروف بالتوثيقات جعله في المجروحين[٦٦]، وكذلك فيه الصقعب بن زهيرالمهمل شيعيًا[٦٧]، نعم سنيًّا وثقه الحاكم النيسابوري وابن حبّان، ونقل الأوّل توثيقه عن أبي زرعة الرازي[٦٨]، والأولان من المحسوبين على الإفراط في التوثيق.

وكذلك الحال في رسالة ابن عباس إلى يزيد؛ فإن مصدرها الرئيس ـ على ما يبدو ـ إنّما هو *تاريخ اليعقوبي*، ولم يذكرسندها، وفي مثل هذه الحال يصعب مع تفرّد مؤرّخ واحد بالنقل وأهمية الرسالة، الأخذُ بها، سيما مع عدم وجود سند معتبر لها، وكذلك خبر *الفتوح وأمالي الصدوق* الذي دلّ على أنّه طُلب دمه فهرب، حيث هو في المصادرالقليلة التي نقلته بين مرسل وضعيف ببهجة بنت الحارث بن عبد الله التغلبي، وهي مهملة في مصادرالرجال السنية والشيعية، وكذلك كلّ من صفية بنت يونس بن أبي إسحاق الهمدانية ومريسة بنت موسى بن يونس، اللتين لا ذكرلهما عندهم كما أشرنا سابقًا، ومثل ذلك خبر *الإرشاد* الذي يفيد طلب الحسين من أهل الكوفة أن يتركوه يرجع من حيث أتى، فهو خبرتفرّد به المفيد (٤١٣هـ) والخوارزمي (٥٦٨هـ) ـ حسب الظاهر ـ بلا سند، ثم ظهرعند متأخري المتأخرين، وكذلك دعاؤه في كربلاء يخبرفيه أنه أخرج من حرم جدّه فهو مرسل قليل المصادرجدًا اشتهربين المتأخرين فقط حسب الظاهر. وأما خبرعقبة بن سمعان فهو غيرقابل للتصديق؛ فكيف يمكن أن يكون رجل قد تابع

الحسين طوال هذه الفترة حتى اطّلع على كل أسرار الحركة الحسينية ومفاوضاتها، ولم يغب عنه شيء إطلاقًا؟ ومتى أخبر عقبة بهذا الخبر وقد كان من شهداء كربلاء على بعض المصادر على الأقلّ و إن تحدّث بعضهم عن فراره[٦٩]، فإن كان شهيدًا فمتى نقل هذا الخبر، و إن فرّ فالرجل لا دليل على وثاقته بعد ذلك؛ لأنّه لم يوثقه أحد مع صرف النظر عن شهادته. هذا إضافةً إلى أنّ هذا الخبر نفسه يعارض بعض الأخبار الأخرى كما هو واضح منه؛ حيث ينفي أن يكون الحسين قد عرض وضع يده في يد السلطة أو الذهاب إلى ثغر من ثغور المسلمين، فهو يضعّفها وهي تضعّفه نتيجة التعارض بينها من بعض الجوانب، و إن اشتركت معه في قدر من القاسم المشترك.

وبهذا يتبيّن أن هذه النظرية صائبة بقدر، لكنّها غير دقيقة بقدر آخر، وسوف نتعرّض لاحقًا لمحاولة جمع نقرّب من خلالها المقدار الصحيح من هذه النظرية، إن شاء الله تعالى.

الهوامش:

١- انظر ـ على سبيل المثال ـ: المجلسي، *بحار الأنوار* ٤٥: ٩٨ ـ ٩٩؛ والنجفي، *جواهر الكلام* ٢١: ٢٩٥ ـ ٢٩٦؛ ومحمد رفيع الكرمرودي التبريزي (حوالي: ١٣٣٠هـ)، *ذريعة النجاة*: ١٤.

٢- حول مواقف المستشرقين وأهل السنّة وبعض الكتّاب المعاصرين، راجع على سبيل المثال: هاشم معروف الحسني، *سيرة الأئمة الاثني عشر* ٢: ٨٥ ـ ٩٦، طبع دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٦م؛ وباقر شريف القرشي، *حياة الإمام الحسين* ٣: ٤٠٢ ـ ٤١٠، نشر مدرسة الإيرواني، قم، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢م.

٣- لمزيد من الاطلاع على هذا المسرد من عناوين الكتب والمصنفات، أنظر: محمد اسفندياري، *كتابشناسي تاريخي إمام حسين* (ع): ٣٨ ـ ٣٩، طهران، وزارة الإرشاد والثقافة الإسلامية، ١٣٨٠ش / ٢٠٠١م، ط١.

٤- حول كتاب *الشهيد الخالد*، والمواقف وردود الأفعال عليه، والمشهد التاريخي الذي تركه، انظر: السيد حسن إسلامي، مقال: العزاء سنّة دينيّة أم فعل اجتماعي؟، ترجمة: حيدر حب الله، مجلة نصوص معاصرة، العدد ٨: ١٣ ـ ٢٥، بيروت، خريف ٢٠٠٦م.

٥- محمد صحّتي سردرودي، *عاشورا پژوهي؛ با رويكرد به تحريف شناسي تاريخ إمام حسين*: ٢٨١ ـ

٢٨٢، انتشارات خادم الرضا، قم، إيران، ط٢، ١٣٨٥ش/٢٠٠٦م.

٦- انظرالدكتورعلي بيات، قيام عاشورا؛ بايدها وبيامدها (بالفارسية)، مجلة حوزه ودانشكاه، ع٣٣: ١١ ـ٢٢، السنة الثامنة، شتاء ١٣٨١ش (٢٠٠٢م).

٧- تلوح هذه النظرية من كلمات: المجلسي، *بحارالأنوار*٤٥: ٩٨؛ والنجفي، *جواهرالكلام* ٢١: ٢٩٥ ـ ٢٩٦؛ والمامقاني، *تنقيح المقال* ٢: ٣٢٧ (الطبعة الحجرية)؛ وجعفرالتستري، *الخصائص الحسينية*: ٣٠ ـ٣١، المطبعة الحيدرية، النجف، العراق، ط ٤، ١٩٥٠م؛ ومحمد صادق الصدر، *شذرات من فلسفة تاريخ الحسين*: ١٦٥ ـ١٦٦؛ ومحمد حسين كاشف الغطاء، *جنة المأوى*: ١٨٩، ١٩٢، دارالأضواء، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٨م، ولم يمنع احتمالَها السيد محسن الأمين في *لواعج الأشجان*: ٢٥٣.

٨- حول هذه النظرية راجع: محمود الهاشمي الشاهرودي، الثورة الحسينية دراسة في الأهداف والدوافع، مجلة المنهاج، العدد ٢٩: ٢٦؛ ومحمد باقرالحكيم، ثورة الحسين، النظرية الموقف النتائج: ٣٣ ـ٣٤.

٩- انظرفي سرد هذه الخصائص الدكتورعلي بيات، قيام عاشورا؛ بايدها وبيامدها (بالفارسية)، مجلة حوزه ودانشكاه، ع٣٢: ٦ ـ٧.

١٠- جاءت قصّة الرؤيا عند: هاشم البحراني، *مدينة المعاجز*٣: ٤٨٣ ـ٤٨٤.

١١- السيد ابن طاووس، *اللهوف في قتلى الطفوف*: ٣٩ ـ٤٠؛ والحسن بن سليمان الحلي، *المحتضر*: ٨٢؛ والمجلسي، *بحارالأنوار*٤٤: ٣٦٤؛ والبحراني، *العوالم*: ٢١٤؛ والقندوزي، *ينابيع المودّة* ٣: ٦٠؛ *وموسوعة كلمات الإمام الحسين*: ٣٩٨ ـ٣٩٩.

١٢- ابن قولويه، *كامل الزيارات*: ١٥٧؛ والحلي، *مختصربصائرالدرجات*: ٦؛ وقطب الدين الراوندي، *الخرائج والجرائح* ٢: ٧٧١ ـ٧٧٢؛ وابن شهرآشوب، *مناقب آل أبي طالب* ٣: ٢٣٠؛ والحلي، *المحتضر*: ٨٢؛ والبحراني، *مدينة المعاجز*٣: ٤٦١ ـ٤٦٢؛ والمجلسي، *بحارالأنوار*: ٤٥: ٨٧؛ والبحراني، *العوالم*: ١٥٥، ٣١٧.

١٣- انظر: *تاريخ الطبري* ٤: ٢٩١ ـ٢٩٢؛ وابن أعثم الكوفي، *الفتوح* ٥: ٦٧؛ وابن شهرآشوب، *مناقب آل أبي طالب* ٣: ٢٤٥؛ وابن كثير، *البداية والنهاية* ٨: ١٧٦، ١٨١؛ والبحراني، *العوالم*: ٢١٦؛ وابن الأثير، *الكامل في التاريخ* ٤: ٤٠ ـ٤١؛ والطبرسي، *إعلام الورى* ١: ٤٤٦؛ والمرعشي، *شرح إحقاق الحق* ٣٣: ٦٢٣.

١٤- راجع: *تاريخ الطبري* ٤: ٢٦٠ ـ٢٦١، ٢٨٧؛ *والكامل في التاريخ* ٤: ١٩، ٣٧؛ *والفتوح* ٥: ٦٥ ـ٦٦؛ وابن الصباغ، *الفصول المهمة* ٢: ٧٨٥، ٧٩٦ ـ٧٩٧؛ وابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق* ١٤: ٢٠٨ ـ٢٠٩؛ والمزي، *تهذيب الكمال* ٦: ٤١٧؛ *والبداية والنهاية* ٨: ١٧٢، ١٧٦.

١٥- حول مسألة بُعد احتمال إرادة الاستخارة المتعارفة اليوم، أنظر: الشيخ نجم الدين الطبسي، *الإمام الحسين في مكة المكرّمة* (مع الركب الحسيني من المدينة إلى المدينة) ٤: ٢٢٦ ـ٢٢٩.

١٦- راجع: *تاريخ الطبري* ٤: ٣٠١؛ والإرشاد ٢: ٧٦.

١٧- التستري، *الخصائص الحسينية*: ٣٠ ـ٣١؛ وفهم ذلك المامقاني في *تنقيح المقال* ٢: ٣٢٧، عند ترجمة عمرو بن جنادة بن كعب الخزرجي؛ لأن هذا المناصرللحسين كان صبيًا غيرمراهق.

١٨- راجع: ابن نما الحلي، *مثيرالأحزان*: ٢٩؛ والحلواني، *نزهة الناظروتنبيه الخاطر*: ٨٦؛ *واللهوف*: ٣٨؛ *وكشف الغمّة* ٢: ٢٣٩؛ والزرندي الشافعي، *معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول*: ٩٤؛ *وبحارالأنوار*٤٤: ٣٦٦ ـ٣٦٧؛ *والعوالم*: ٢١٦ ـ٢١٧.

١٩- الهاشمي، *الثورة الحسينية*، دراسة في الأهداف والدوافع، مصدرسابق: ٢٧ ـ٢٨.

٢٠- المصدر نفسه: ٣٠.

٢١- *تاريخ الطبري* ٤: ٣٠٤؛ والكوفي، *الفتوح* ٥: ٨١؛ وابن الأثير، *الكامل في التاريخ* ٤: ٤٨؛ و*بحار الأنوار* ٤٤: ٣٨١ ـ ٣٨٢؛ و*العوالم*: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

٢٢- *تاريخ الطبري* ٤: ٣٠٥.

٢٣- *تحف العقول*: ٢٤٥؛ والقاضي النعمان، *شرح الأخبار* ٣: ١٤٩؛ و*مناقب آل أبي طالب* ٣: ٢٢٤؛ و*ذخائر العقبى* للطبري: ١٥٠؛ و*اللهوف*: ٤٨؛ والإربلي، *كشف الغمة* ٢: ٢٤٢؛ والهيثمي، *مجمع الزوائد* ٩: ١٩٢؛ والطبراني، *المعجم الكبير* ٣: ١١٤ ـ ١١٥؛ والحلواني، *نزهة الناظر وتنبيه الخاطر*: ٨٧ ـ ٨٨؛ وابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق* ١٤: ٢١٧ ـ ٢١٨؛ والذهبي، *تاريخ الإسلام* ٥: ١٢؛ و*بحار الأنوار* ٤٤: ١٩٢، ٣٨١؛ و*العوالم*: ٦٧، ٢٣٢؛ و*أعيان الشيعة* ١: ٥٩٨.

٢٤- الزرندي الحنفي، *نظم درر السمطين*: ٢١٦.

٢٥- الذهبي، *سير أعلام النبلاء* ٣: ٣١٠؛ وابن الدمشقي، *جواهر المطالب في مناقب الإمام علي* ٢: ٢٦٩ ـ ٢٧٠؛ ولمزيد من الاطلاع انظر: المرعشي، *شرح إحقاق الحق* ١١: ٥٩٦، ٦٠٦ ـ ٦٠٧، و١٩: ٤١٦، و٢٧: ١٣٤ ـ ١٣٥، و٢٧: ١٨١؛ ويلاحظ أنّ المصادر تختلف في موضع إلقاء هذه الخطبة، وحول ذلك انظر: المولائي والطبسي، *الإمام الحسين في كربلاء* (مع الركب الحسيني من المدينة إلى المدينة) ٤: ١٠٢.

٢٦- حبيب الله طاهري، *تحقيقي بيرامون ولايت فقيه*: ٣٠٠.

٢٧- الهاشمي، *الثورة الحسينية*، مصدر سابق: ٣٢ ـ ٣٣.

٢٨- انظر: حيدر حب الله، حجية الفعل النبوي، مجلة ميقات الحج، العدد ٢٦: ٨٢ ـ ٩٤.

٢٩- يفهم من السيد محمد الشيرازي، *الفقه* ٤٧: ١١٣؛ ويفهم من بحثهم في خصائص النبي أنّها لا تجري في حقّ الأئمة؛ حيث ناقشوا في بعضها بانتقاضها بالإمام، فلو كانت شاملةً للأئمة لما صحّ مثل هذا النقض، فانظر على سبيل المثال: الشهيد الثاني، *مسالك الأفهام* ٧: ٧٢؛ وقد لاحظنا في موسوعة الفقه الإسلامي طبقًا لمذهب أهل البيت أنهم ذكروا الكثير من خصائص الأئمة، ولم يذكروا شيئًا يرجع إلى ما يرتبط ببحثنا، رغم استقصائهم في البحث عادةً، فقد ذكروا مثل وجوب الاعتقاد بإمامتهم، ووجوب محبتهم، ووجوب طاعتهم، والصلاة عليهم، واحترام أسمائهم، والتوسّل والتبرّك بهم، والتسمّي بأسمائهم، وما يتصل ببعض مسائل صلاة الجمعة، والعيدين، والجهاد الابتدائي و.. وكلّها خصائص لا علاقة لها بما نبحثه هنا، كما صار واضحًا، فانظر: *موسوعة الفقه الإسلامي طبقًا لمذهب أهل البيت* ١: ١٨٣ ـ ٢٠٢.

٣٠- نصّ الإمام الخميني على قلّة مختصّات الأئمة، وذلك في كتاب *الاجتهاد والتقليد*: ٥٤؛ ولعله أراد مثل صلاة الجمعة والعيدين والجهاد الابتدائي.. مما لا يدخل في المختصّات التي نبحث فعلاً عنها؛ وحول مسألة الجنابة لمحمد وعلي و.. راجع: *وسائل الشيعة* ٢: ٢٠٧ ـ ٢٠٨، كتاب الطهارة، أبواب الجنابة، باب ١٥، ح ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٢١؛ ومستدرك الوسائل ١: ٤٥٩ ـ ٤٦٢.

٣١- انظر كلام الشريف الرضي في هذا الخصوص في مقدّمة كتابه *خصائص الأئمة*: ٣.

٣٢- انظر: *مدينة المعاجز* ٤: ٥٢.

٣٣- انظر: محمد باقر الحكيم، *ثورة الحسين*: ٣٥ ـ ٣٦.

٣٤- ابن الصباغ، *الفصول المهمة* ٢: ٧٩٧.

٣٥- محمد حسين فضل الله، تأملات في حركة ذكرى عاشوراء، مجلة رسالة الحسين، ع١: ١٦ ـ ١٧، السنة الأولى، ١٤١١هـ الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م؛ وحول موضوع التهلكة وحركة الإمام الحسين، انظر: المفيد، المسائل *العكبرية*، سلسلة مصنفات الشيخ المفيد ٦: ٦٩ ـ ٧١، دارالمفيد، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٩٣م؛ وعبد الرزاق الموسوي المقرّم، *مقتل الحسين*: ٥٤ ـ ٦٦، نشردارالثقافة، قم، إيران، ط٢، ١٤١١هـ؛ ومحمد الصدر، *أضواء على ثورة الإمام الحسين*: ٣٦ ـ ٤٥، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٣٦- أمالي الصدوق: ٢١٧.

٣٧- راجع: التستري، *قاموس الرجال* ١٢: ٣٤٤؛ والنمازي، *مستدركات علم رجال الحديث* ٨: ٥٨٤ ـ ٥٨٥.

٣٨- انظر: محمد مهدي الآصفي، *الجهاد*: ١٦٢ ـ ١٦٣.

٣٩- تلوح هذه النظرية من بعض كلمات: المجلسي (على سبيل التنزّل حسب الظاهر)، *بحارالأنوار* ٤٥: ٩٩ ـ ١٠٠؛ ومثله محسن الأمين، *لواعج الأشجان*: ٢٥٢؛ وقد جعلها الشيخ الطبرسي أحد احتمالين في تفسيرخروج الحسين، فانظرله: *مجمع البيان* ٢: ٣٥؛ واحتمل ذلك أيضًا المحقق الكركي، *جامع المقاصد* ٣: ٤٦٧.

٤٠- محمد الشيرازي، الفقه.

٤١- الشهرستاني، *نهضة الحسين*: ٥٩، ٦٦، منشورات الرضي، قم، إيران، ط٢، ١٩٨٤م.

٤٢- في مسألة وصول رسائل إليه في المدينة، وحصول خلط في بعض النصوص في هذا الإطار، انظر: علي الشاوي، *مع الركب الحسيني*.. الإمام الحسين في المدينة المنوّرة ١: ٤٢٣ ـ ٤٢٦.

٤٣- راجع في هذه الحوارات: محمد بن سليمان الكوفي، *مناقب الإمام أمير المؤمنين* ٢: ٢٦٠؛ والمحاملي، *الأمالي*: ٢٢٦؛ *ومناقب آل أبي طالب* ٣: ٢١١؛ *وذخائرالعقبى*: ١٥٠ ـ ١٥١؛ *واللهوف*: ٣٩ ـ ٤٠؛ *ومدينة المعاجز* ٣: ٥٠٣؛ *والمعجم الكبير* ٣: ١١٩ ـ ١٢٠؛ *والدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة*: ١٣٠؛ *وتاريخ مدينة دمشق* ١٤: ٢٠٠ ـ ٢٠١، ٢٠٣، ٢١١؛ *وسير أعلام النبلاء* ٣: ٢٩٢؛ *وتاريخ الإسلام* ٥: ١٠٦؛ *والبداية والنهاية* ٨: ١٧٤، ١٧٨؛ والصالحي الشامي، *سبل الهدى والرشاد* ١١: ٧٨؛ *وينابيع المودة* ٣: ٩؛ *وبحارالأنوار* ٤٤: ١٨٥، ٣٦٤؛ *والعوالم*: ٥٤، ٢١٤؛ *ومجمع الزوائد* ٩: ١٩٢؛ *ولواعج الأشجان*: ٧٢؛ *وأعيان الشيعة* ١: ٥٩٣؛ *وشرح إحقاق الحق* ١١: ٤٣٥، و٢٧: ١٨٦، ١٨٨، ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

٤٤- *بحارالأنوار* ٤٥: ٩٩؛ وقد أشار محقق البحار إلى أنّ هذا الكتاب المعتبر هو كتاب المنتخب.

٤٥- راجع ـ مع اختلافات طفيفة في النقل ـ: *تاريخ الطبري* ٤: ٢٨٩؛ *والفتوح* ٥: ٦٧؛ *وشرح الأخبار* ٣: ١٤٥؛ *ومدينة المعاجز* ٣: ٤٨٥؛ *وبحارالأنوار* ٤٥: ٩٩ و..

٤٦- *تاريخ الطبري* ٤: ٢٩٦؛ *والإرشاد* ٢: ٧٦؛ *والكامل في التاريخ* ٤: ٣٩؛ *والبداية والنهاية* ٨: ١٨٣؛ *وتاريخ ابن عساكر* ١٤: ٢١٦؛ *وإعلام الورى* ١: ٤٤٨؛ *وبحارالأنوار* ٤٤: ٣٧٥؛ *والعوالم*: ٢٢٥؛ *وأعيان الشيعة* ١: ٥٩٣.

٤٧- انظر: *بحارالأنوار* ٤٥: ٩٩ ـ ١٠٠.

٤٨- هبة الدين الشهرستاني، *نهضة الحسين*: ٦٧، الهامش رقم: ١.

٤٩- انظر: *تاريخ الطبري* ٤: ٢٥٠ ـ ٢٥٢، ٢٥٤؛ *والفتوح* ٥: ١٨، ٢٢؛ *وروضة الواعظين*: ١٧١ ـ ١٧٢؛ *والإرشاد* ٢: ٣٤ ـ ٣٥؛ *والأخبارالطوال*: ٢٢٧ ـ ٢٢٨؛ *ومناقب آل أبي طالب* ٣: ٢٤١؛ *وإعلام الورى* ١: ٤٣٤ ـ ٤٣٥؛ وسبط ابن الجوزي، *تذكرة الخواص*: ٢٣٥ ـ ٢٣٦؛ مكتبة نينوى الحديثة، طهران، إيران؛ وابن الصباغ، *الفصول المهمة* ٢: ٧٧٧ ـ ٧٨٤؛ *والكامل في التاريخ* ٤: ١٤ ـ ١٧ و..

٥٠- *الفتوح* ٥: ١٣؛ *وروضة الواعظين*: ١٧١؛ *والإرشاد* ٢: ٣٢ ـ ٣٣؛ *وإعلام الورى* ١: ٤٣٤؛ وابن الصباغ، *الفصول المهمة*

٢: ٧٧٩ ـ ٧٨٠؛ *والكامل في التاريخ* ٤: ١٥؛ *وبحار الأنوار* ٤٤: ٣٢٤.

٥١- انظر ـ على سبيل المثال ـ: *الفتوح* ٥: ١٨، على أحد التفسيرات.

٥٢- انظر ـ على سبيل المثال ـ: *اللهوف*: ٢١.

٥٣- انظر فيهما ـ على سبيل المثال ـ: سبط ابن الجوزي، *تذكرة الخواص*: ٢٣٦، ٢٣٧.

٥٤- هاشم معروف الحسني، *سيرة الأئمة الاثني عشر* ٢: ٥٦.

٥٥- *تاريخ الطبري* ٤: ٣١٣؛ والمفيد، *الإرشاد* ٢: ٨٧ ـ ٨٨؛ والطبرسي، *إعلام الورى* ١: ٤٥٣؛ *وتاريخ مدينة دمشق* ٤٥: ٥١؛ *والكامل في التاريخ* ٤: ٥٥؛ والذهبي، *تاريخ الإسلام* ٥: ١٩٥؛ *وأعيان الشيعة* ١: ٥٩٩ ـ ٦٠٠؛ وقريب من ذلك ما في *البداية والنهاية* ٦: ٢٦٠.

٥٦- المرتضى، *تنزيه الأنبياء والأئمة*: ٢٧١، تحقيق: فارس حسون كريم؛ *وتلخيص الشافي* ٤: ١٨٥؛ تحقيق: السيد حسين بحر العلوم، دار الكتب الإسلامية، منشورات العزيزي، قم، إيران، طبعة ٣، ١٣٩٤هـ ولهذا وغيره رجّح المرتضى أن يكون الإمام الحسين أراد الرجوع وفعلَ ما فعله أخوه الحسن، لكن حيل بينه وبين ذلك، فانظر: *تنزيه الأنبياء*: ٢٧٣.

٥٧- انظر: ابن قتيبة، *الإمامة والسياسة* ١: ١٧٥ ـ ١٧٦، و٢: ٣، تحقيق: الزيني، ج١: ٢٢٧، و٢: ٦، بتحقيق الشيري؛ والبري، *الجوهرة في نسب الإمام علي وآله*: ٤٢؛ وابن الدمشقي، *جواهر المطالب* ٢: ٢٦٤.

٥٨- *تاريخ اليعقوبي* ٢: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

٥٩- *الفتوح* ٥: ٨٧.

٦٠- سبط ابن الجوزي، *تذكرة الخواص*: ٢٤٨؛ ونحوه: باقر شريف القرشي، *حياة الإمام الحسين* ٣: ١٢٨، ناقلاً ذلك عن *الصراط السوي في مناقب آل النبي*: ٧٨.

٦١- *أمالي الصدوق*: ٢١٨؛ *والفتوح* ٥: ٧١؛ *واللهوف*: ٤٣ ـ ٤٤؛ *ومثير الأحزان*: ٣٣ و..

٦٢- *الإرشاد* ٢: ٧٩؛ وانظر: *الخوارزمي*، مقتل الحسين ١: ٢٣٢، منشورات مكتبة المفيد، إيران؛ *وأعيان الشيعة* ٤:٦١٢.

٦٣- *بحار الأنوار* ٤٤: ٣٨٣.

٦٤- *تاريخ الطبري* ٤: ٣٢٣؛ *والبداية والنهاية* ٨: ١٩٤؛ *والكامل في التاريخ* ٤: ٦٢.

٦٥- *البداية والنهاية* ٨: ١٨٩ ـ ١٩٠؛ ووردت باختلاف بسيط في *تاريخ الطبري* ٤: ٣١٣؛ *والكامل في التاريخ* ٤: ٥٤ ـ ٥٥.

٦٦- انظر: ابن سعد، *الطبقات الكبرى* ٦: ٣٤٩؛ *وتاريخ ابن معين*، الدوري ١: ١٩٩؛ والبخاري، *التاريخ الصغير* ٢: ٧٤؛ *والتاريخ الكبير* ٨: ٩؛ *والضعفاء الصغير*: ١١٦؛ والعجلي، *معرفة الثقات* ٢: ٢٦٤ ـ ٢٦٥؛ *وعلل الترمذي*: ٤٠١؛ *والنسائي*، *كتاب الضعفاء والمتروكين*: ٢٣٦؛ والعقيلي، *الضعفاء* ٤: ٢٣٢ ـ ٢٣٤؛ والرازي، *الجرح والتعديل* ٨: ٣٦١ ـ ٣٦٢؛ وابن حبان، *كتاب المجروحين* ٣: ١٠ ـ ١١؛ وابن عدي، *الكامل* ٦: ٤٢٠ ـ ٤٢٣؛ وغير ذلك الكثير.

٦٧- لاحظ: النمازي الشاهرودي، *مستدركات علم رجال الحديث* ٤: ٢٦٨.

٦٨- ابن حبان، *الثقات* ٦: ٤٧٩؛ والحاكم النيسابوري، *المستدرك* ١: ٤٩.

٦٩- الخوئي، معجم رجال الحديث ١٢: ١٦٩ ـ ١٧٠، رقم: ٧٧٣٦؛ *ومستدركات علم رجال الحديث* ٥: ٢٤٨.